يسر
إدارة الثقافة الإسلامية
دعوتكم لحضور البرنامج الثقافي
فضيلة الشيخ
د. حسين العوايشة
من الأردن
مكان مخصص للنساء
بعد المغرب

التاريخ	المحاضرة	المكان
الأحد 20 جمادى الآخر 19 مارس	وسارعوا إلى مغفرة من ربكم	محافظة الجهراء - منطقة العيون ق 1 - مسجد عبدالله بن الأرقم
الأثنين 21 جمادى الآخر 20 مارس	وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين	محافظة الفروانية - منطقة الفروانية مسجد الميلم
الثلاثاء 22 جمادى الآخر 21 مارس	منزلة الصلاة من الدين	محافظة الفروانية - منطقة صباح الناصر ق 1 - مسجد العواجي
الأربعاء 23 جمادى الآخر 22 مارس	فضل طالب العلم	محافظة الفروانية - منطقة العارضية ق 11 - مسجد الخرينج

thaqafa thaqafa 99255322 thaqafa1 alThaqafa

للحد من تضارب المصالح

«الميزانيات»: يجب إعادة النظر في تركيبة مجلس إدارة هيئة الصناعة

■ عبد الصمد: اللجنة مازالت ترى ضعفاً في تحصيل إيجارات القسائم الصناعية

■ إدارة التدقيق الداخلي مازالت لا تتبع أعلى سلطة إشرافية طبقاً لقرار مجلس الوزراء

اجتماع لجنة الميزانيات

■ نعترض على قيام الهيئة بتوقيع عقد مع إحدى الشركات لتوفير عمالة غير كويتية لـ 181 وظيفة

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي ميزانية الهيئة العامة للصناعة للسنة المالية الجديدة 2017/2018 وحسابها الختامي للسنة المالية المنتهية 2016/2015 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنه.

وقال رئيس اللجنة النائب عدنان عبد الصمد في بيان صحافي عقب الاجتماع إن اللجنة تبين لها عدة ملاحظات أهمها أن إدارة التدقيق الداخلي مازالت لا تتبع أعلى سلطة إشرافية (مجلس الإدارة) طبقا لقرار مجلس الوزراء؛ وعدم مناسبة مؤهلات موظفيها مع الهدف من إنشائها.

وبين عبد الصمد أن اللجنة لاحظت خللا في المتابعة الميدانية وشيوع المسؤولية وإدخال البيانات في النظم الآلية للمواقع الخاضعة لإشرافها وتفاوت مدد الكشف على تلك المواقع لسنوات، كما أن بعض تقارير المفتشين الميدانيين تكون لصالح المستثمرين، ولازالت الهيئة بطيئة في تصويب ملاحظات الجهات الرقابية.

وأضاف ان اللجنة ابدت اعتراضها على قيام الهيئة بتوقيع عقد لمدة 3 سنوات وبقيمة تقارب الـ 2.5 مليون دينار مع إحدى الشركات لتوفير عمالة غير كويتية لـ 181 وظيفة ومنها تخصصات جامعية كالمحاسبة والحقوق وتقنية المعلومات.

وأشار إلى أن اللجنة لاحظت أن الهيئة لا تسعى منذ سنوات بشكل جاد لشغل وظائفها الشاغرة للكويتيين والتي وصلت إلى 166 وظيفة، وهو أمر لاحظته اللجنة بخصوص كثير من الجهات الحكومية التي لا تسعى لاستقطاب الكويتيين وتقوم بإبرام عقود لتوفير تخصصات وظيفية موجودة بكثرة في العنصر الوطني.

وقال عبد الصمد إن اللجنة طالبت بضرورة إعادة النظر في تركيبة مجلس إدارة الهيئة للحد من تضارب المصالح الناتج من نسبة تمثيل القطاع الخاص ليكون أكثر حيادية واستقلالية في اتخاذ قراراته. وأشار إلى أن هناك قصورا في تنفيذ مشروعات تطوير أراضي المناطق الصناعية والتي لو نفذت في مواعيدها المقررة لساهمت في انخفاض أسعار القسائم الصناعية وإتاحة المزيد من فرص العمل للمواطنين وبخاصة لفئة الشباب.

وبالنسبة للأنشطة غير الصناعية قال عبد الصمد إن اللجنة طالبت بتفرغ الهيئة لتنمية النشاط الصناعي والعمل على نقل الأنشطة غير الصناعية التي تديرها حاليا للجهات الحكومية المختصة بذلك.

وقال إن ديوان المحاسبة أشار إلى وجود أنشطة غير صناعية مسندة للهيئة باتت تؤثر عمليا على أغراض الهيئة، مثل سكراب أمغرة وما يرتبط به من منازعات قضائية، إضافة إلى عدم وضوح تبعية القسائم الحرفية في فيلكا للهيئة.

وأوضح أنه رغم صدور قرارات بسحب عدد من قسائم الصلبوخ لعدم التزام أصحابها باللوائح المقررة إلا أن وزارة التجارة أوقفت السحب من دون الرجوع للهيئة مع قيام الوزارة بتعديل تلك اللوائح وأوجدت بها ثغرات كبيرة وفقا لديوان المحاسبة.

وبين أن الهيئة قامت بتخصيص مشروع أحد دراكيل الرمل لإحدى الشركات - التي تتولى تنفيذ بعض مشروعات خطة التنمية لعدد من الجهات الحكومية - رغم أن نشاطها استيراد وتصدير الخضراوات والفواكه وليس لها علاقة بالإنشاءات!

وبالنسبة للقسائم الصناعية قال عبد الصمد إنه مازال حصر القسائم الصناعية وفق متطلبات الجهات الرقابية غير واضح حسب توصيات اللجنة مما نتج عنه خلل في إحكام الرقابة الميدانية والمالية على القسائم الصناعية وعدم القيام بالكشف الميداني للعديد منها. وبين انه يتم التمديد لبعض المستثمرين لمدد تصل إلى 11 سنة رغم تعثرهم في استغلال القسائم، ووجود قسائم كاراضي فضاء لدى آخرين لسنوات من دون استغلالها.

كما أن الهيئة لم تقم بتحصيل مبالغ كبيرة تخص إيجارات القسائم ووجود منتفعين لها تراكمت مديونياتهم ولم تقم الهيئة بتحصيلها منذ سنوات وفق تقرير جهاز المراقبين الماليين.

وأضاف ان الهيئة تفيد بانخفاض هذا العدد بشكل كبير وجار التحقق من الأمر، علما أن الهيئة تقوم بحصر المتخلفين عن السداد كل ثلاث سنوات. إلا أن اللجنة لازالت لا ترى تقاربا بين التقدير والتحصيل في إيجارات القسائم.

حمل مديره مسؤولية الكوارث والمآسي التي يتعرض لها المرضى ومرافقوهم

الخضير: مخالفات وتجاوزات المكتب الصحي في أمريكا بلغت حداً لا يمكن السكوت عنه

■ رائحة التجاوزات والتنفيع والمحسوبية تزكم الأنوف ولا بد من إيقافها وردع المسؤول عنها

حمود الخضير

■ نتوقع من وزير الصحة الكثير في مواجهة الفساد المترهل فقد ورث تركة ثقيلة ونجزم أنه أهل لها

أكد عضو اللجنة الصحية النائب الدكتور حمود الخضير ان مخالفات وتجاوزات المكتب الصحي في أمريكا بلغت حدا لا يمكن السكوت عليه ، محملا مدير المكتب المسؤولية عن كل الكوارث والمآسي التي يتعرض لها المرضى ومرافقوهم.

واتهم الخضير مدير المكتب الصحي بالتعسف في استخدام صلاحياته واتخاذه بعض القرارات المخالفة والمثيرة للاشمئزاز في بعض الأحيان ، مؤكدا أن رائحة التجاوزات والتنفيع والمحسوبية في مكتب أميركا تزكم الأنوف ، ولا بد من إيقافها وردع ومحاسبة المسؤول عنها.

وقال الخضير "يا وزير الصحة نتوقع منك الكثير في مواجهة الفساد المترهل في وزارة الصحة والذي تعد المكاتب الصحية إحدى صوره وأحد أهم الإختبارات التي تواجه الوزير في المرحلة الحالية" مؤكدا أن الحربي ورث تركة ثقيلة ونكاد نجزم أنه أهل لها.

وأعرب الخضير عن ثقته بقدرة وزير الصحة جمال الحربي على متابعة هذه القضية التي تؤرق المواطنين الذين لم يكفهم معاناة المرض والغربة عن الوطن ليأتي مدير المكتب الصحي ويزيد من معاناتهم بدلا من العمل على تخفيفها.

أضاف أن الوزير الحربي اثبت خلال الفترة الوجيزة التي تسلم بها الحقيبة الوزارية انه جاد في الإصلاح ومعالجة الأخطاء التي ميزت الوزارة خلال السنوات الماضية وامتلأت بها صفحات تقارير ديوان المحاسبة.

ودعا الخضير لجنة التحقيق في تجاوزات وزارة الصحة التي شكلها مجلس الأمة اخيرا إلى إيلاء المكاتب الصحية ومنها مكتب أميركا الأولوية الخاصة في التحقيق ، مؤكدا انت زمن إفلات القياديين من المحاسبة على أخطائهم قد ولى بلا رجعة إن شاء الله.

أكد ضرورة إطلاع المجلس والرأي العام على مجريات التحقيق ومعاقبة المعتدين

الصالح يطالب «الخارجية» بالتحقيق في واقعة الاعتداء على مواطن كويتي بالأردن

طالب النائب خليل الصالح وزارة الخارجية بتحرك سياسي ودبلوماسي وقانوني ردا على واقعة الاعتداء المهين على رجل الإطفاء الكويتي الذي يدرس في إحدى الأكاديميات بالأردن على أيدي رجال المباحث الأردنية.

وأكد الصالح أن هذه الواقعة لا يمكن أن تمر مرور الكرام، فهي ليست مجرد اعتداء على المواطن أحمد عباس اشكناني، بل هي اعتداء على سمعة وكرامة الكويت، لاسيما في ظل تكرار حوادث الإعتداءات على المواطنين الكويتيين بالأردن.

وأعلن عن تبنيه طلبا بتكليف لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية متابعة الإجراءات الحكومية في هذه القضية التي يجب أن تكون تحت مجهر الرقابة البرلمانية. واستنكر عدم قيام السفارة الكويتية بدورها لدعم المواطن المعتدى عليه في أعقاب الحادث المشين، مطالبا بتبني القضية المرفوعة منه ضد المعتدين، كما حذر من أي تهاون في هذا الجانب. وشدد على ضرورة إطلاع المجلس والرأي العام على مجريات التحقيق وصولا إلى معاقبة المعتدين عقوبة رادعة على أن يتم وضع استراتيجية جديدة تحمي المواطنين في الخارج، حتى لا تتكرر مثل هذه الأحداث المؤسفة مستقبلا.

جلستان عقدتا في الفصل التشريعي الحالي .. وأخريان بانتظار موعدهما المحدد

الجلسات الخاصة .. أداة مهمة تتيح للنواب مناقشة القضايا الشعبية

■ عاشور: إذا لم تكن مرفقة بمشروع قانون أو توصية محددة فهي مضيعة للوقت

■ خورشيد: لها هدف نبيل وهو مناقشة قضايا رئيسية ذات أبعاد شعبية ووطنية

الجلسات الخاصة فرصة لمناقشة القضايا الشعبية

تعتبر الجلسات الخاصة في مجلس الأمة أداة هامة تتيح للنواب مناقشة القضايا الشعبية ذات التأثير الواسع وتعبر عن اهتمام النائب بهموم الشارع والقضايا المختلفة.

ويعتبر تفاعل النواب وموضوع الجلسة وجدوى طرحها والمشاركة فيها أمرا مهما حتى لا يقف عدم اكتمال النصاب حائلا دون انعقادها كما حدث في جلسة التركيبة السكانية والتي لم تنعقد بسبب عدم اكتمال النصاب.

وتحتاج الجلسات الخاصة إلى جهد واسع وتعاون من النواب والحكومة من أجل إنجاحها وتحقيق أهدافها حيث تتطلب توقيع 10 نواب لطلب عقدها.

وحددت اللائحة الداخلية للمجلس كيفية عقد الجلسة الخاصة في المادة 72 حيث أوضحت انه يجوز للرئيس أن يدعو المجلس للاجتماع قبل موعده العادي إذا رأى ضرورة لذلك.

وعليه أن يدعوه إذا طلبت الحكومة ذلك أو عشرة نواب على الأقل، ويحدد في الدعوة الموضوع المطلوب عرضه ولا تنقيد هذه الدعوة المستعجلة بميعاد الثماني والأربعين ساعة.

ويرى عدد من النواب في تصريحات أن الجلسات الخاصة أمر مستحب التوسع فيه لكنها تحتاج إلى تعاون أكبر من النواب ومن الحكومة حتى تتم الاستفادة المثلى منها.

وقال النائب صالح عاشور إن الجلسات الخاصة يجب أن تكون لمناقشة قضية معينة ويفضل أن تكون مرفقة باقتراح بقانون للوصول إلى حل واضح ومحدد للقضية موضوع المناقشة.

وأضاف انه إذا تمت لمجرد مناقشة قضية ما وعرض تفاصيل مشكلة معينة فالمواطن لا يستفيد شيئا منها ولا يرى نتيجة لها كما أن وقت المجلس يضيع في سجال بين أطراف عديدة ولا يتم التوصل إلى نتيجة.

وبين انه في بعض الأوقات تكون القضية مهمة لكنها لا تجد تجاوبا من النواب في الحضور مثل جلسة التركيبة السكانية، لافتا إلى انه بالرغم من اهمية الموضوع لم يحضر النواب لشعور الكثيرين بأن الجلسة مجرد مناقشة للموضوع.

ورأى عاشور أن الجلسات الخاصة التي عقدت في السابق لم تحقق النتائج المرجوة والمأمول منها كما ينبغي أن تكون، ومن جانبه قال النائب صلاح خورشيد إن الجلسات الخاصة لها هدف نبيل وهو مناقشة قضايا رئيسية ذات أبعاد شعبية ووطنية مهمة، لا تسمح الجلسات العامة بمناقشتها بسبب ازدحام جدول الأعمال، ومثال على ذلك التركيبة السكانية والإيداعات والإسكان وغيرها. وأضاف أن الجلسات الخاصة تعتبر توجيها للحكومة بمعالجة الخلل في القضايا التي تناقشها الجلسة الخاصة وهي تعتبر رسالة واضحة برغبة النواب في التعاون وحل المشكلات بأسلوب سليم.

وبين أن الجلسات الخاصة تناقش قضايا ذات أبعاد أمنية واجتماعية واقتصادية، وتساعد النواب أيضا في الوصول إلى نتائج مرضية وتؤكد صدق نيات النواب.

وأبدى أسفه في أنه رغم الأهداف النبيلة لم تكن هناك نتائج إيجابية على المستوى المأمول ولم تسفر عن نتائج ملموسة كما يتمنى النواب والشارع.

ومن جانبه أكد النائب عبدالله فهاد أن الجلسات الخاصة حق من حقوق النواب حسب اللائحة الداخلية وهي تناقش موضوعات مهمة وتضع النواب أمام مسؤولياتهم بالحضور والمشاركة، والتوسع فيها أمر محمود ومستحب. وقال إنها تدل على نشاط النواب وعلى الحكومة أن تساعد في إنجاحها حيث إنها تطرح أمورا يوجد إلحاح شعبي عليها، وتكمل الجلسات العامة ذات القضايا العديدة ولا تتيح المجال لمناقشة قضية أخرى.

ويدورد رأى النائب د. عبد الكريم الكندري أن أهمية الجلسات الخاصة في تسليط الضوء على قضية مهمة وتدخلها دائرة الاهتمام، لافتا إلى أنه عند طرح القضية في جلسة خاصة يكون هناك تبادل أفكار وعصف ذهني ينتج عنه اقتراحات بقوانين. وبين انه في الجلسات العادية لا يكون هناك حيز كاف لنقاش الموضوع لكن عندما نتقدم بطلب الجلسة الخاصة نجعل النواب يتنبهون إلى الموضوع ثم بعد ذلك تكون هناك اقتراحات بقوانين.

وأوضح أن الأهمية الكبرى للجلسات الخاصة هي تسليط الضوء على قضية ما وهذه القضية تكون مهمة لكنها لم تناقش لأسباب عديدة منها التجاذبات السياسية أو لعدم وجود الوقت الكافي.

وأضاف أنه لا يوجد سوى هذه الأداة التي تجعل النواب يعبرون عن رأيهم ونوفر بها الوقت في الجلسات العادية لمناقشة بنود جدول الأعمال.

وقال إن هناك نوعا آخر من الجلسات ويحمل فكرة الجلسات التضامنية مثل جلسة حلب التي حملت فكرة إنسانية ورسالة بأن الشعب الكويتي يستنكر مذابح حلب، فهذا يحتاج إلى طريقة أكثر قوة في التعبير وهي الجلسة الخاصة. وحول نتائج الجلسات الخاصة قال الكندري إنها بالنسبة له فقد حقق طلب الجلسة الخاصة بالتركيبة السكانية هدفه بالرغم من أنها لم تعقد.